مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/١٢/١٤

محاكمة فوزى

رئيس المحكمة يروى وقائع المحاكمة والخفايا التى كشفت عنها هذه الوقائع وأسباب الحكم
خطة فوزى : افتعال اشتباك مع العدو - بلا أى ترتيب - لكى يتجمد الموقف بالنسبة لموضوع الاتحاد
٣ أساليب متوازية للمؤامرة : انقلاب عسكرى وإنقلاب سياسى واستخدام سلطات فوزى بشأن بدء الاشتباك
اثناء اجتماع للرئيس مع سامى وشعراوى طلب فوزى اعداد ١٠ سرايا من الشرطة العسكرية للتحرك خلال ربع ساعة

يروى اللواء عبد القادر حسن نائب وزير الحربية ورئيس الدائرة العسكرية لمحكمة الثورة التى حاكمت الفريق اول متقاعد محمد فوزى وزير الحربية السابق والفائد العام لقوات المسلحة سابقا فيما حوكم فى ٦ جلسات سرية ٠٠ ومن هم شهود الاتهام العشرة وكيف شهد شهود النيابة الثلاثة الخمسة أو العشرون بين محاكمة فائد عام واى فرد آخر فى القوات المسلحة: فى ظل قانون واحد ؟ وما هى المذكرة التى طالب وزير الحربية السابق بتسليمها وتشديد مؤتمنها وقرصها بشدة وكانت أولى المواد التى اختفت عليها

- ٣ شهود طلبهم فوزى ٠٠ وكلهم شهدوا ضده
- ماذا قال للقادة وهو يغريهم بالاشتراك معه
- تفسير القانون الذى حوكم فوزى بمقتضاه هو الذى أصدره أيام ان كان وزيرا للحربية
- أين ومتى اعترف فوزى « بالشلة » التى اذا أخطأ واحد فيها يغطى الجميع عليه

يقول اللواء عبد القادر حسن ان النقطة الاولى كانت انضمامه لتكتل منحرف يقع على قمة مركز من مراكز القوى يضم سامى شرف وشعراوى جمعة يعمل فى مواجهة رئيس الجمهورية الشرعى حيث تكتلوا ضده وتعصبوا فى مواجهته مع اخرين من انصارهم واتباعهم ليحولوا بين الرئيس وبين ممارسة اختصاصاته وسلطاته الدستورية ٠

سوء النية مبيت

فبعد توقيع السيد الرئيس لاتفاق الاتحاد فى بنى غازى وفى اليوم التالى مباشرة ١٨ - ٤ - ٧١ جمع المجلس الاعلى للقوات المسلحة ، وكان اجتماعا طارئا أخطر أعضاؤه به فى حينه ، وبدأ يعرض على المجلس موضوع الاتحاد ويناقشه مع القادة وقدم لذلك بمقدمة خبيثة مضللة ، هادفا من ذلك الحصول على انتقادات ضد الاتحاد ، كما حاول التقليل من شأنه ، ثم قدم معلومات مضللة ، فقد اخبر القادة ان هذا الاتفاق ليس هو الذى سبق الاتفاق عليه فى ليبيا ، وايضا فان طريقة كلامه لاعضاء المجلس الاعلى باعتبارهم أعلى مستوى فى القوات المسلحة كان المقصود بها الوقوف ضد الاتفاق ، وكان من نتيجة هذا الاسلوب أن دارت بعض المناقشات وترجم فوزى هذه المناقشات البريئة من وجهة نظره وباسلوب بيت فيه سوء النية ، ترجم ذلك الى « معارضة » ٠٠ بل أكثر من هذا قال للقادة انه يود أن يعرف آراءهم لانه ذاهب لاجتماع سياسى هام - وفهم من قوله - انه ذاهب للسيد الرئيس - ولكن ثبت للمحكمة انه ذهب بعد الاجتماع مباشرة للاجتماع بعلى صبرى وسامى شرف وشعراوى جمعة كما ثبت للمحكمة أن هذا الاجتماع كان مبيتا وانهم كانوا يعدون لاجتماع اللجنة التنفيذية العليا حيث اعلن على صبرى فى هذا الاجتماع أن القوات المسلحة تعارض اتفاقية الاتحاد وقد شهد جميع

الشهود من القادة العسكريين أعضاء المجلس الاعلى للقوات المسلحة امام المحكمة بان فوزى كان يعارض مشروع الاتحاد بصورة واضحة ويحاول استمالتهم لجانبه

وثبت للمحكمة أن الصورة المشوهة التى نقلها المحكوم عليه الى « شلته » كان لها تاثير فعال فيما حدث فى اجتماع اللجنة التنفيذية فى ٢١ ـ ٤ واللجنة المركزية فى ٢٥ ـ ٤ حيث كرر على صبرى فى الاجتماع الاخير والذى كان يحضره المحكوم عليه ان القوات المسلحة معارضة لمشروع الاتحاد ولم يبد فوزى اى تعليق او معارضة لما قاله على صبرى ·· علما بانه فى التحقيق وأمام المحكمة قال ان القوات المسلحة موافقة تماما على عكس ما قرره على صبرى فى وجوده ·

ثبت للمحكمة سبب المعارضة

ويقول اللواء عبد القادر حسن أنه ثبت للمحكمة أن معارضة مشروع الاتفاق فى ذلك الوقت لم تكن لعيب فيه ، ولكن ثبت حسب ما جاء فى تخطيط المتآمرين أن المعارضة لان الرئيس اقدم عليه دون موافقة مسبقة منهم ، للتلويح بالقوة فى وجه الرئيس واثبات أنهم يستطيعون التحرك ومواجهته اذا أصدر امرا دون موافقة مسبقة منهم ، وقد ثبت ذلك ـ فبعد ان عرضوا اللجنة المركزية على الموافقة بعد تعديلات شكلية عاد فوزى فعقد اجتماعا للضباط بمناسبة المولد النبوى ، حيث دعاهم للموافقة على مشروع الاتحاد تمشيا مع نفس المخطط ·

لقد كان فوزى ـ فى المخطط ـ يتحمل مسئولية الجانب العسكرى ، وكان الباقون يتحملون الجانب السياسى ! ؟

دوره بالتحديد

كانت خطته مبنية أساسا على بدء القتال مع العدو ·· اذ بمجرد بدء العمليات فلن تكون هناك فرصة أمام الرئيس لاستكمال اجراءات الاتحاد واستمر هذا التخطيط قائما حتى بعد الموافقة على الاتحاد اذ أن هذا فى حد ذاته ـ بدء العمليات ـ كفيل بتجميد الموقف حيث يجبرون رئيس الجمهورية على عدم القيام بالاجراءات التى اشار اليها فى خطاب أول مايو ومنها اعادة انتخابات الاتحاد الاشتراكى ووضع الدستور الدائم ··

● فى يوم ٢٤ ـ ٤ أصدر المتهم أوامره برفع درجة الاستعداد فى سرايا الشرطة العسكرية المدرعه ، وامر بتشكيل جماعات خاصه للقبض والاعتقال عددها ١٠ سرايا كل منها بقيادة ضابط ·

● رفع درجة استعداد جماعات الامن فى المخابرات الحربية ·· ·

● فى يوم ٢٦ ـ ٤ ، وبمناسبة مقابلة كانت تتم بين السيد الرئيس وكل من سامى شرف وشعراوى جمعه أجرى فوزى بنفسه المراجعة لدرجة الاستعداد فى هذه الوحدات ـ مرة أخرى ـ لتكون جاهزة للتحرك خلال ربع ساعة ·

فى نفس اللحظة امر قائد الشرطة العسكرية بالتواجد فورا فى مكتبه ·

وقد ثبت للمحكمة ان هذه الاجراءات قد اتخذت لحماية سامى وشعراوى ، ضد اية اجراءات مضادة قد يتخذها الرئيس حيالهم ·

● عاد يؤكد هذه الاوامر التى أصدرها ، وبقيت كذلك حتى يوم استقالته ·· وقد ثبت للمحكمة أنه تقابل مع قائد الشرطة العسكريه يوم ١١ ـ ٥ وأعاد عليه التنبيه بشان تنفيذ الاوامر التى سبق اصدارها اليه ، وأن الوحدات والدوريات التى امر بتجهيزها كانت بهدف القيام بالاعتقالات لانصار السيد الرئيس فى اية لحظة يتراءى لهم ذلك (وقد افصح المتهم عن ذلك صراحة فى مناقشة مع شعراوى جمعة (حول الاعتقالات) اذ قال له انه يود أن يعتقل السيد محمد حسنين هيكل « لان نفسه فيه »)

٣ اساليب متوازية

يقول رئيس المحكمة :

لقد كشفت الدعوى ان اتفاقا على قلب نظام الحكم وتنحية الرئيس السادات تم بين محمد فوزى وكل من سامى شرف وشعراوى كرؤوس لهذا الاتفاق الذى يشتمل على اعضاء آخرين من مرتبة أدنى من هذا الثالوث ..

ثم هذا الاتفاق بعد أن استشعر الثلاثة ان الرئيس ينوى مساءلتهم على الموقف الذى اتخذ بتدبيرهم وتحريضهم فى اللجنتين التنفيذية والمركزية ضد الاتحاد ..

عندما استشعروا ذلك اجتمعوا فى سلسلة من الاجتماعات تحت ستار لجنة العمل المنبثقة من مجلس الدفاع الوطنى والتى كانت تنعقد كل يوم فى مكتب سامى شرف .. وفى هذه الاجتماعات التى كشفت عنها التسجيلات وشهادة احمد كامل رئيس المخابرات السابق - تلك التسجيلات التى تمت بمعرفة سامى شرف - تم فى هذه الاجتماعات توثيق الاتفاق على قلب نظام الحكم بثلاثة اساليب تسير متوازية مع بعضها البعض وهى :

- عمل انقلاب عسكرى
- عمل انقلاب سياسى
- استخدام سلطات واختصاصات فورى بشأن بدء العمليات لتكون المبادأة فى ايديهم وليست فى يدالرئيس

مشترك فى كل التخطيط

ويقول اللواء عبد القادر حسن ان المحكمة قامت بالتحقيق والفصل فى الاسلوبين الاول والثالث واطمأنت الدائرة العسكرية الى أن المتهم اتفق مع سامى شرف وشعراوى على استخدام القوات المسلحة فى عمل انقلاب عسكرى لتنحية السيد الرئيس ، ولكن لم يكونوا قد اتفقوا بعد على ساعة الصفر لتنفيذ هذا الانقلاب وكانوا يظنون ان المبادأة فى ايديهم بسبب الضغط المستمر الذى كان يمارسه فوزى لتجميد الاوضاع الداخلية مدعيا ان ذلك من لوازم الاستعداد للمعركة .. وكان آخر هذه الاجتماعات التى عقدها فوزى يوم ٢ - ٥ بمكتب سامى شرف بقصر القبة وحضرها سامى شرف وشعراوى جمعة مع فوزى وكذلك عبد المحسن ابو النور واحمد كامل .

وقد ثبت من شهادة احمد كامل ومن خطابين أرسلهما سامى شرف للسيد الرئيس عن طريق النائب العام وباعتراف المحكوم عليه فى التحقيق أن شعراوى فاتحه فى آخر ابريل بشأن استخدام الجيش فى عمل انقلاب ، كما ذكر احمد كامل أمام المحكمة انه فى نهاية اجتماع يوم ٢ - ٥ على اثر اقالة على صبرى وخطاب السيد الرئيس فى اول مايو الذى اوضح فيه تصفيةمراكز القوى .. ان شعراوى افضى اليه (الى احمد كامل) بما استقر عليه الرأى من تشكيل مجلس رئاسة برأسه فوزى بعد انقلاب عسكرى .. وقد ثبت للمحكمة أن المحكوم عليه وقد كان قائدا عاما للقوات المسلحة اشترك فى كل ما دار من احاديث وتخطيط وتآمر فى هذه الاجتماعات التى انتهت يوم ٢ - ٥ ولم يقم بابلاغ السيد الرئيس عن هذه الانحرافات ، حيث انه ثبت فعلا انه مشترك ، ولذا لم يبلغ لانه عضو اساسى فى نفس المخطط .

تودد مريب إلى القادة

واستكمالا لتنفيذ مخطط الزج بالقوات المسلحة فى عمل انقلاب فقد عقد المحكوم عليه يوم ٣ - ٥ اجتماعا بمقر القيادة العامة .. حضره قائد المنطقة المركزية وقادة التشكيلات بها وفى هذا الاجتماع كشف المتهم بصورة واضحة عن عصيانه للقائد الاعلى ورئيس الجمهورية وحاول استقطاب القادة الموجودين بالمؤتمر لجانبه بتودد مريب لم يسبق أن اللوه منه من قبل

قال لهم فى هذا الاجتماع : كنت أود أن القاكم بعيدا عن الرسميات فى البيت او فى « جنينة » بالبيجامة والشبشب وابدى لهم استعداده الشخصى قبل بدء

الاجتماع لقضاء مصالحهم او مصالح اى افراد تحت قيادتهم بواسطة زملائه الوزراء الاخرين أو فى المؤسسات أو الشركات ....

ثم أدار معهم مناقشة طويلة حول مادار فى خطاب الرئيس فى عيد العمال تاكد فيها انه يعارض وضع دستور للبلاد وتحقيق سيادة القانون بدعوى أن ذلك يحتاج لبضع سنوات ويتعارض مع الاعداد للمعركة .. كما طرح سؤالا عن مصير المؤسسات السياسية القائمة ، ولما قال أحد القادة الحاضرين انه يمكن حل الاتحاد الاشتراكى فى حالة ثبوت انحرافه ثار عليه فوزى ثورة شديدة ، وقال انه لا يسمح بمثل هذا الكلام !!.

ثم تطرق الحديث فى هذا الاجتماع الى نقطة مراكز القوى التى اشار اليها الرئيس فقال فوزى أن الرئيس ينوى ازاحه كل من يعارضه تحت بند ازاحة مراكز القوى واضاف أن الفرد يجب أن يزول فى سبيل المجموع (وكان يقصد بذلك السيد الرئيس ...) .. ثم اظهر فوزى فى هذا الاجتماع عدم رضاه عن اقالة على صبرى وتساءل فى نهاية الاجتماع عن موقف درجات الاستعداد فى التشكيلات وامر الحاضرين بعدم تخفيضها - رغم أن ذلك لم يكن له داع فى ذلك الوقت

تبريرات امام المحكمة

يقول اللواء عبد القدر حسن أن فوزى كان دائما اثناء المحاكمة يدافع عن كل هذه الافعال والاقوال التى صدرت عنه محاولا أن يكسبها صفة انها تدخل ضمن اعماله العادية كقائد عام للقوات المسلحة ، ولكن اثبتت الوقائع واقوال الشهود بأن هذه التصرفات كانت بقصد تدعيم المخطط !

وقد ثبت للمحكمة أن القادة فى اجتماع ٣-٥ بمجرد أن غادروا مكتب فوزى اتفقوا على نسيان ماقاله لهم .. حيث لو كان كل منهم قد نفذ الاسلوب الصحيح لتلقين وحداتهم وافرادها بما تم فى هذا المؤتمر لكان من اثره أن يتسبب فى احداث بلبلة داخل القوات المسلحه اذ كان من اثر هذا الاجتماع ومادار فيه وزيارة فوزى بعد ذلك لبعض وحدات المنطقة والتى كانت تتم حسب المخطط الموضوع ، أثر بالغ فى تدعيم مركز القوة المنشق على السيد الرئيس فنجد أن ضياء الدين داود توجه لمدينة دمياط يوم ١١ مايو ١٩٧١ واجتمع بقادة الاتحاد الاشتراكى فيها وقال لهم « ان الجماعة المتصارعة مع السيد الرئيس هى الجانب الاقوى وانه اذا لم تفلح امكانيات وزارة الداخلية والمخابرات العامة والتنظيم السياسى فى انهاء الصراع لصالح هذه الجماعة ، فستتدخل القوات المسلحة وستتحرك قوات من المنطقة المركزية اتفق قادتها مع فوزى اتفاقا تاما لاقصاء رئيس الجمهورية واقرار الوضع لصالح الفئة الاقوى .

وقد ذكر فوزى أمام المحكمة - أربع مرات - أنه طلب من الرئيس عدم احداث أيتغييرات داخلية حتى لا يتاثر الوضع فى العمليات !

وبعد اقالة شعراوى فى ١٣ -٥ مرع المحكوم عليه (فوزى) الى مكتبه لم يغادره وتناول به طعام الغداء وجاءه سامى شرف وشعراوى ومعهما سعد زايد وجلسوا فى مكتبه يبحثون ما يمكنهم أن يفعلوه ، وكان سعد زايد يذرع الغرفة جيئة وذهابا يقول « مفيش كتيبة دبابات أعمل بها انقلاب ! » .

وفى هذا الجو المشحون بالثورة والانفعال كان فوزى قد أمر تلقائيا باستدعاء قائد المنطقة المركزية وقائد الشرطة العسكرية ورئيس هيئة العمليات من منازلهم وقت الظهيرة للتواجد فورا فى مكاتبهم على التليفون (وهؤلاء الثلاثة لابد من تواجدهم فى حالة تحريك اية قوات) .

رد فوزى !!

هنا يقول فوزى فى المحكمة ردا على سؤال حول أسباب استدعائه لهؤلاء القادة « انه بالنسبة لقائد الشرطة

العسكرية ادعى انه طلبه للاستفسار منه عن تواجد احدى دوريات الشرطة العسكرية فى ميدان التحرير .. وثبت من شهادة قائد الشرطة العسكرية انه طلب بواسطة سكرتير المحكوم عليه (اثناء وصول شعراوى جمعه) وفى توقيت مختلف تماما عن موعد هذه الدورية والتى لم تكن سوى دورية عادية استفسر عنها محمد السعيد سكرتير سامى شرف من سكرتير فوزى حوالى الساعة السادسة مساء لا أى بعد استدعاء قائد الشرطة العسكرية بأكثر من ساعتين !

وبالنسبة لمدير العمليات كذب ما ادعاه فوزى للسبب الذى طلبه بخصوصه ..

وقال قائد المنطقة المركزية انه دعى ولم تبد له اسباب الاستدعاء فى نفس الوقت الذى ادعى فيه فوزى انه استدعاه ليستفسر منه عن سبب وجود دورية الشرطة العسكرية فى ميدان التحرير (ونقول المحكمه ان هذا السبب لا يستدعى تواجد هؤلاء فى مكاتبهم) .

خيبوا ظنه

فى نفس اليوم وبعد وصول شعراوى جمعه الى مكتبه استدعى فوزى ثلاثة من كبار قادة القوات المسلحة كان يظن أن ولاءهم له مضمون وانهم سيساندونه فطرح عليهم ما حدث (اقالة شعراوى) وأن الرئيس ينوى تصفية الشلة وان الدور سيأتى عليه وانه سيستقيل تضامنا مع شعراوى ! وقال لهم عندما نصحوه بعدم الاستقالة - لان موقفه يختلف عن أى وزير - بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة ، وأنه من الواجب عليه فى ظروف البلاد ان يبقى فى مركزه .. قال لهم .. احنا شلة متضامنة ولما واحد فينا يغلط لازم الشانى ينطى عليه !

فى نفس هذا الوقت كان فوزى قد استدعى الفريق أول محمد احمد صادق لنفس الغرض ، وذكر له نفس القصة ، واضاف أنه يشعر ان الرئيس لا يثق فيه وانه يجب عليه أن يستقيل قبل ان يأتى عليه الدور فى الاقالة فقال له الفريق صادق انه يجب ان يتذكر أنه قائد عام وعليه أن يبقى فى مركزه وأنه اذا كان الرئيس لا يثق فيه فسيحيله الى المعاش وهنا طلب الفريق صادق من الوزراء الانصراف الى منازلهم ..

(وكان المتهم فى هذه الاثناء يتردد ما بين مكتبه الذى كان يوجد به سامى شرف وشعراوى وسعد زايد .. وبين غرفة مجاورة كان القادة الذين استدعاهم قد تجمعوا فيها)

وقد سئل القادة الثلاثة فى التحقيق وفى جلسات المحكمة فاجابوا انهم لو كانوا أبدوا تأييدهم للمتهم لوسع دائرة اتصالاته واجراءاته التى ثبت للمحكمة انها كانت فى الاتجاه الانقلابى لما سبق ان اصدره المحكوم عليه فى نفس الوقت من اوامر بتواجد قائد المنطقة المركزية وقائد الشرطة ورئيس هيئة العمليات (على التليفون) .

شهود كذبوه

ويقول رئيس المحكمة : وهكذا اسقط فى يد المحكوم عليه واتضح له أن اقدام القوات المسلحة فى عمل انقلابى غير مضمون العواقب .. فغير مساره وانحاز الى المخطط السياسى الانقلابى وقدم استقالته تضامنا مع شعراوى وباقى الشلة واتفق معهم على اذاعتها قبل موافقة القائد الاعلى خلافا لما يقضى به القانون العسكرى من ضرورة بقاء الضابط المستقيل من مركزه حتى يصدر القرار بقبول الاستقالة .

وقد اكدت اقوال القادة والشهود هذه النية الخبيثة حيث ثبت للمحكمة انه ابلغهم وطلب منهم الاستماع الى نبأ الاستقالة فى نشرة اخبار الساعة الحادية عشرة مساء ثم تحدث مع بعضهم فى التليفون ليبلغهم انه استقال !

وقد ثبت امام المحكمة :

- اعتراف فوزى فى المحاكمة انه لم

ينقل خبر مؤتمر ١٨ـ٤ (المجلس الاعلى) الى رئيس الجمهورية ٠

● اعتراف سامي شرف انه احيط علما بما دار في هذا الاجتماع عن طريق تقرير المخابرات ٠٠ وقد كذبه مدير المخابرات اذ انه لم يرفع اى تقرير عن هذا الاجتماع ٠

● اسلوب مناقشة موضوع الاتحاد مع قادة الجيش لا يتفق مع التقاليد العسكرية اذ تم في شكل غير مالوف وليس في شكل تلقين معلومات ٠٠

ويقول اللواء عبد القادر حسن ان المتهم قد اتيحت له كافة الضمانات في المحاكمة واستمعت المحكمة له في اكثر من جلسة واذن له باستدعاء شهود نفي ثبت ان شهادتهم كلها لم تكن في صالحه ، ولا انكر ما قاله في مؤتمر ١٨ ـ ٤ (المجلس الاعلى) ووجه بالتسجيلات الخاصة بهذه الجلسة فجاءت على غير ادعائه ٠٠

الخطة العسكرية

وأيضا فقد ثبت للمحكمة ان الخطة العسكرية كما خطط لها كانت استخدام بعض قوات من وحدات المنطقة المركزية مع اتباعها بعمليات اعتقالات واسعة بواسطة وحدات من الشرطة العسكرية ٠٠ وثبت بعد اجتماعه بالقادة انه كان يجهز لمخطط وكانت خطواته على هذا الطريق ايجابية وقد خاب أمله ٠٠

وقد اوضح رئيس المحكمة ان محاكمته كقائد عام تختلف عن محاكمة الضابط الصغير وبالذات في عمليات التامر ٠٠ لانه رتب كل شيء بحيث لم يبق الا اصدار الاوامر وكل فعل قام به المتهم يرمي به الى الانقلاب يعتبر في حد ذاته محاولة للانقلاب بصرف النظر عن الوصول لاغراضه لان هذه الجريمة تعتبر من الجرائم الخطرة واى فعل فيها وان كان يصلح ليكون عملا تحضيريا يعتبر جريمة تامة هي جريمة المحاولة ٠

اما اعمال العصيان فهي كثيرة والخروج على طاعة رئيس الجمهورية تعددت مواقفها ومن صورها :

● السعي في الحصول على رأى من المجلس الاعلى لمعارضة اتفاقية الاتحاد ٠

● نقل رأى المجلس الاعلى للجماعة المتامرة وعدم ابلاغه لرئيس الجمهورية ٠

● حضور اللجنة المركزية يوم ٢٥ ـ ٤ وعدم اعتراضه على قول علي صبري ان القوات المسلحة غير موافقة على الاتحاد ٠

● اصدار اوامر الى الشرطة العسكرية والمخابرات الحربية وتشكيل دوريات القبض والاعتقال يوم ٢٤ ـ ٤ ومتابعة تنفيذ ذلك يوم ٢٦ ـ ٤ وحتى يوم ١١ ـ ٥ ٠

● حضور بحوث انقلابية تحت ستار لجنة العمل وعدم اعتراضه على اقتراح من عبد المحسن أبو النور في هذه الاجتماعات حيث قال « نروح للرئيس ونقول له قوم معانا » وعدم تبليغه السيد الرئيس عن هذا !

● عدم اعتراضه بل وموافقته المؤكدة على اقتراح شعراوى بعمل انقلاب وقوله في هذا الوقت « انا نفسي في هيكل » ٠٠ عند ذكر موضوع الاعتقالات » وعدم تبليغه بعد ذلك »

● جمع القادة في المنطقة العسكرية المركزية يوم ٣ ـ ٥ والتصريح لهم باقوال تشكل عصيانا ضد رئيس الجمهورية والقائد الاعلى ٠٠

● استغلال سلطاته بشان خطط العمليات لحماية نفسه هو وشلته من رئيس الدولة ٠

● عدم اعتراضه على قول سعد زايد في مكتبه يوم ١٣ ـ ٥ « مفيش كتيبة دبابات أشتغل بيها »

● استدعاؤه لقائد المنطقة المركزية ورئيس العمليات وقائد الشرطة ليكونوا في مراكزهم عقب اقالة شعراوى

● استقباله للوزراء المنشقين في مكتبه بالقيادة العامة

● محاولته الحصول على تاييد رئيس الاركان وقادة القوات المسلحة ضد الرئيس عند اقالة شعراوى ٠٠ وتصريحه لهم بأنه سيقدم استقالته

تضامنا معهم لانهم شلة واحدة .

● اتفاقه على اذاعة انباء الاستقالة قبل موافقة الرئيس عليها .

من كل هذه الافعال انطبقت عليه احكام المواد ١٣٨ أ من قانون الاحكام العسكرية « يعاقب بالاعدام او بجزاء اقل منه منصوص عليه فى هذا القانون كل شخص خاضع للاحكام العسكرية ارتكب احدى الجرائم الاتية :

١ ـ ارتكابه فعلا يرمى الى الخروج عن طاعة رئيس الجمهورية او قلب أو تغيير نظم الدولة الاقتصادية او الاجتماعية أو مناهضة السياسة العامة التى تتبعها الدولة فى المجالين الداخلى او الخارجى او اتفاقه مع غيره على ذلك .

٢ ـ ترويجه أو تجنيده باية طريقة من الطرق فى اوساط القوات المسلحة فعلا من الافعال المشار اليها فى الفقرة السابقة او تقصيره فى الابلاغ عن ذلك الترويج او التجنيد . وجاء فى تقرير المحكمة أن :

جميع المواقف السابقة واضحة فى الكشف عن القصد الجنائى فى جريمة المادة ١٣٨ أ من قانون الاحكام العسكرية وهى خطوات ايجابية على طريق العصيان .

لقد سبق ان اصدر المحكوم عليه «فوزى» أيام ان كان وزيراً للحربية فى التوجيه الموقع منه والصادر برقم ١٦ لسنة ١٩٦٨ تفسيرا لهذه المادة يقول فيه بالحرف الواحد (تكفى اول خطوة على الطريق) اذ ان اصل هذه المادة عدل بناء على طلبه يوم كان وزيرا للحربية بالقرار بقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٨ ومن توجيهاته لتفسير هذه المادة بعد صدورها هذا التعديل « تكفى اول خطوة على الطريق » .

وقد جاء فى المذكرة الايضاحية لهذا القانون ان معيار الشروع لا يؤخذ به وانه يكفى تحقق القصد ثم يأتى المتهم عملا يهدف الى الخروج على الطاعة :

ايضا تدخل تحت طائلة العقوبة الافعال السابقة للمحكوم عليه احكام المواد ٩٩ عقوبات « حمل رئيس الجمهورية بالالتجاء لوسائل غير مشروعة على الامتناع عن عمل من خصائصه » (وهو اقالة المحكوم عليه وشلته)

ومن بينها ما يدخل تحت طائلة العقاب بالمادة ٨٧ عقوبات) اتفاقه مع سامى شرف وشعراوى على عمل انقلاب ثم جمع قادة المنطقة المركزية يوم ٣ ـ ٥ ثم وقائع ليلة الاستقالة ١٣ ـ ٥ الا ان المحاولة لم تؤت ثمارها بسبب موقف الفريق أول صادق وكبار القادة الذين استدعاهم فوزى) .

كما ان الاتفاق الجنائى المجرم بالمادة ٩٦ عقوبات ثابت من خطاب سامى شرف وقول فوزى « أنا نفس فى هيكل » واعترافه بان شعراوى فاتحه فى الانقلاب العسكرى ثم عدم تبليغه رئيس الجمهورية عن ذلك ثم استمرار الصلة بشعراوى وسامى وعبد المحسن ثم تضامنه معهم فى الاستقالة ثم نشاط ٣ ـ ٥ وما تبعه .

وجاء فى نهاية تقرير الحيثيات ان المحكوم عليه قد ادعى اثناء التحقيق وفى الجلسة لتبرير بعض اقواله بتبرير التجهيزات لجماعات القبض والشرطة العسكرية قال « انه لما الوطنية تحبك ما فيش غير وزير الحربية وان صلته بسامى وشعراوى ليست اكبر من صلته بالمشير عامر الذى نفذ امر القبض عليه مدعيا بقصده هذا انه كان يجهز نفسه لاعتقال سامى وشعراوى اذا صدر اليه امر من رئيس الجمهورية .. » فى الوقت الذى ثبت للمحكمة فيه انه كان ضالعا معهم من بدء التامر حتى نهايتهم المظلمة .

وقد بلغ عدد شهود الاثبات عشرة وشهود النفى ثلاثة كلهم ادلوا بشهادة ليست فى صالحه ■

حسن الشرقاوى